الأمم المتحدة

A/C.5/66/SR.35

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
28 June 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونته . . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيليه

المحتويات

البند ١٣١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى المأذونة بها من الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-34785 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١٣١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/66/747 و Corr.1 و A/66/806)

١ - **السيد ليو يو** (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات، مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة): في معرض تقديمه مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تعزيز المساءلة والشفافية وفعالية التكلفة في منظومة الأمم المتحدة: اقتراح لإيضاح وتعزيز دور مجلس مراجعي الحسابات في إجراء عمليات مراجعة الأداء (A/66/747 و Corr.1) قال إن الاقتراح الوارد في التقرير كان قد وضع بالتشاور مع الإدارة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، ووحدة التفتيش المشتركة، وبشكل غير رسمي، مع بعض خدمات المراجعة الداخلية للصناديق والبرامج. وقد منح النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة بالفعل المجلس ولاية تقديرية تجاوزت مراجعة البيانات المالية. وبموجب البند ٧-٥، فإن للمجلس ولاية دراسة إلى أي مدى تمكنت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من استخدام الموارد بنجاح. وأقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٩/٦٦ بالدور الهام الذي تضطلع به مؤسسات مراجعة الحسابات العليا في تعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارات العامة.

٢ - وعلى مدى عقود، درس المجلس عدداً من مسائل الإدارة المختارة وفقا للبند ٧-٥ وأفاد عنها في تقاريره الطويلة، بينما في حالات أخرى، طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي تعمل بموجب البند ٧-٧ من المجلس إجراء تدقيقات محددة وإصدار تقارير منفصلة عن النتائج التي يتوصل إليها. بالإضافة إلى ذلك، قدم المجلس تقارير طويلة وتقارير قصيرة عن هيئات محددة مرة كل سنتين. وتضمن التقرير القصير رأي المجلس حول البيانات المالية، في حين تضمن التقرير الطويل المسائل الإدارية والتشغيلية الهامة ومسائل الامتثال التي يجب إبلاغها إلى الجمعية العامة.

٣ - وقال إن مبادئ المساءلة العامة والشفافية والحوكمة الفعّالة تتطلب أن تخضع الإدارات العامة للمساءلة عن إدارة منظماتها على نحو يتسم بالاقتصاد والكفاءة والفعالية وليس عن الاكتفاء بإصدار بيانات مالية جيدة العرض فحسب. وإن البحث في هذه المسؤولية الإدارية الجوهرية من الوظائف الأساسية التي يضطلع بها مراجعو الحسابات الخارجيون في القطاع العام، ويرى المجلس والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات تطبيق المبادئ والأدوار نفسها بصورة مباشرة في مؤسسات القطاع العام الدولية. وعلى الرغم من أن المجلس أجرى مراجعة الأداء، فإن البند ٧-٥ لا يشمل بصورة وافية وواضحة جميع عناصر مراجعة الأداء الحديثة في مجال مراجعة حسابات القطاع العام، لا سيما في ما يتعلق باقتصاد العمليات وفعاليتها. علاوة على ذلك، فإن عدد التقارير سيزداد مع انتقال الهيئات من مرحلة تقديم التقارير مرة كل سنتين إلى مرحلة تقديمها سنويا مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويرى المجلس أن شرط إعداد تقارير مراجعة الحسابات الطويلة لجميع الهيئات بغض النظر عن المخاطر التي تتعرض لها الأمم المتحدة بأنها تستغرق وقتا طويلا وقد لا تكون فعالة من حيث التكلفة. لذلك اقترحت أن تقوم الهيئات الصغيرة المنخفضة المخاطر بإعداد تقارير قصيرة.

٤ - علاوة على ذلك، فإن توقيت التقرير المطول يقتصر إلى حد كبير على المحاسبة المالية ودورة مراجعة الحسابات، مما يعني أن الجمعية العامة لا تتلقى دائما تقييمات وتقارير مراجعة حسابات خارجية في الوقت المحدد ومستقلة حول

المسائل الرئيسية التي حددها المجلس خلال مراجعاته. وفي حالات عديدة كان المجلس مستعدا وقادرا على تقديم تقارير بسرعة أكبر إلى الجمعية العامة بشأن المسائل الهامة داخل مؤسسات الأمم المتحدة وعبرها من خلال دراسات حول مواضيع محددة، لكن هذه التقارير لا يمكن إعدادها إلا بناء على طلب من اللجنة الاستشارية.

٥ - لذلك طلب المجلس أن تقوم الجمعية العامة بدعم الدور الأساسي الذي يضطلع به المجلس، بوصفه يمثل مراجعي الحسابات الخارجيين المستقلين للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، في المساهمة في تعزيز المساءلة والشفافية والحوكمة والقيمة لقاء المال، من خلال إجراء عمليات مراجعة الأداء؛ وعندما يتم التنقيح المقبل للنظام المالي والقواعد المالية، لتعديل البند ٧-٥ لمواءمته مع الممارسة الحالية لمراجعة الحسابات الخارجية للقطاع العام ومراجعة الأداء، و/أو إقرار اقتراحي المجلس في إطار الأنظمة القائمة فيما يتعلق بتبسيط تقاريره الطويلة التي تُقدم حاليا، وإعداد تقارير مراجعة الحسابات ذات المواضيع المحددة، استنادا إلى التقييم الخاص الذي يجريه المجلس للمخاطر على تحقيق فعالية تكاليف الموارد واستخدامها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبموافقة من اللجنة الاستشارية. ولن يتم إصدار أكثر من ثلاثة تقارير من هذا القبيل، بالإضافة إلى التقارير المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومشروع أوموجا لتخطيط الموارد في المؤسسة باستخدام الموارد الحالية للمجلس.

٦ - وإذا دعمت الجمعية مقترحاته، فإن المجلس سيضع برنامج عمل يقدم في خريف عام ٢٠١٢ وسينفذ في بداية عام ٢٠١٣. وبشكل عام، فإنه سيختار مواضيع لدراستها تقدم أوسع نطاق لتحسين فعالية التكاليف، وتتسم بأكبر أهمية استراتيجية.

٧ - **السيد كيلابيليه** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، في معرض تقديمه للتقرير ذي الصلة باللجنة الاستشارية (A/66/806)، قال إن اللجنة الاستشارية تدرك أهمية أن تكون الجمعية العامة قادرة على الاستفادة من الرأي المستقل لمجلس مراجعي الحسابات، الذي يختلف دوره اختلافا جوهريا عن دور المدقق الداخلي. وترى اللجنة الاستشارية فائدة في تحسين دور المجلس في إجراء عمليات مراجعة الأداء، على الرغم من أن قدرته على إجراء عمليات تدقيق إضافية قد تتأثر بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. بيد أن اللجنة الاستشارية لا تعتبر أن النظام المالي والقواعد المالية، بصيغتها الحالية، تعيق قدرة المجلس على القيام بعمل إضافي في هذا المجال. وبالتالي، لا توجد حاجة إلى تنقيح البند ٧-٥.

٨ - أما في ما يتعلق باقتراح المجلس لتبسيط تقاريره الطويلة وإصدار تقارير قصيرة وحدها للهيئات المنخفضة المخاطر، واعتبرت اللجنة الاستشارية أن الملاحظات والتوصيات الواردة في التقارير الطويلة تقدم معلومات هامة عن المسائل المتعلقة بالإدارة والموارد المفيدة للجمعية العامة وغيرها من الهيئات التشريعية أو الإدارية التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. لذلك، أوصت اللجنة بأنه ينبغي للمجلس أن تستمر في ممارستها الحالية القائمة على إصدار تقارير طويلة وقصيرة لكل هيئة.

٩ - وليس من الضروري إنشاء آلية رسمية يسعى المجلس بموجبها الحصول على موافقة اللجنة الاستشارية بشأن تقارير المراجعة الخاصة بكل موضوع من خلال تقديم برنامج عمل مقترح. إن الحوار الدائر مع المجلس قد يتضمن مناقشات حول تقارير مناسبة يمكن طلبها من المجلس بموجب البند ٧-٥.

١٠ - ووافقت اللجنة الاستشارية أيضاً على أن يكون المجلس قادراً على جلب أهم المسائل والشواغل إلى انتباه

الجمعية. وهي على استعداد للتعاون مع المجلس حول أي مسألة من هذا القبيل، لكنها اعتبرت أن ذلك قد يتم في إطار الترتيبات الحالية. وتثق اللجنة الاستشارية بأن المجلس سيجلب هذه المسائل إلى انتباهها عندما يرى ذلك مناسبا.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (تابع) (A/66/754 و A/66/807)

١١ - **السيدة كاسار** (المراقب المالي)، في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام عن بناء مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا (A/66/754)، قال إن التقرير يقدم المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٤٠، الذي خصصت بموجبه مبلغا أوليا قدره ٣ ملايين دولار لبناء مرافق جديدة لفرع أروشا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، واستكمالا للتقدم المحرز للمشروع، بما في ذلك تفاصيل خطة إدارة المشروع، والاحتياجات من البرامج والاحتياجات التشغيلية، والتصميم النظري. وكان المشروع قد بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ويُنتظر أن يستغرق إتمامه حوالي خمس سنوات، حيث يُختتم بشغل المرافق في عام ٢٠١٧. ويعرض التقرير مراحل الإنجاز الرئيسية للمشروع، بما في ذلك تعيين مدير للمشروع، وتحديد موقع لإقامته، والاستعانة بشركة استشارية في شؤون التصميم، والاضطلاع بأنشطة التخطيط والتصميم، والاستعانة بشركة مقاولات، وتشييد المرافق وشغلها. وطلب من الجمعية العامة الإحاطة علما بالتقرير.

١٢ - **السيد كيلابيليه** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، في معرض تقديمه للتقرير ذي الصلة باللجنة الاستشارية (A/66/807)، قال إن اللجنة الاستشارية، التي أشارت إلى أن هناك حاجة إلى حوالي خمسة أكرات من الأراضي كحد أدنى لبناء المرفق الجديد، طلبت من الأمين العام أن يشارك المزيد من الجهات المعنية في أروشا لبحث إمكانية الاشتراك في موقع واحد يهدف إلى تقاسم الخدمات المشتركة و/أو الحيز المشترك وذلك للتقليل من الاحتياجات والتكاليف العامة. وبالإشارة إلى أن الآلية الدولية يجب أن تكون هيكلاً صغيراً ومؤقتاً وفعالاً، تتناقص وظائفه وحجمه مع مرور الزمن، أوصت اللجنة الاستشارية كذلك بأن يقدم الأمين العام، في تقريره المقبل إلى الجمعية العامة، معلومات مقارنة عن تكاليف هيكل مؤقت ودائم للمرفق الجديد.

١٣ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات من الحيز قد قدرت لتتسع لما مجموعه ٩٠ موظفا. وأشار إلى أن الجمعية العامة قد وافقت في قرارها ٦٦/٢٤٠، على ٤٤ وظيفة لوظائف مستمرة لفرع أروشا التابع للآلية، حثت اللجنة الاستشارية الأمين العام على التأكد من أن الاحتياجات من الحيز النهائي للمرفق الجديد تعكس العدد الفعلي للموظفين اللازمين لأداء مهام الآلية.

١٤ - **السيد كيسوكا** (جمهورية تترانيا المتحدة) قال إن حكومة بلده تقدم الدعم والمساندة اللازمين لتسهيل عمل هيئات الأمم المتحدة، وأنها تعمل بشكل وثيق مع المنظمة لضمان نجاح إنجاز المشروع. واستنادا إلى السرعة التي تمضي فيها مشاريع كبيرة أخرى، فإنه يبدو أنه بالوسع التعجيل في العمل في المشروع؛ وقال إن وفد بلده يتابع المسألة في مشاورات غير رسمية.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى المأذون بها من الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع) (A/66/7/Add.24 و A/66/354/Add.7)

١٥ - **السيدة كاسار** (المراقب المالي)، في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى المأذون بها من الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن: مكتب المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بالأزمة السورية ومكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان (A/66/354/Add.7)، قالت إن مكتب المبعوث الخاص المشترك المعني بالأزمة السورية قد أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٦. وبلغت الاحتياجات التقديرية للمكتب لفترة ١٠ أشهر تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٧,٥ ملايين دولار، تتألف من ٣ ملايين دولار لتكاليف الموظفين من أجل ١٨ وظيفة و ٤,٥ ملايين دولار للاحتياجات التشغيلية.

١٦ - وقد أنشئ مكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان بعد تبادل رسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن عند اقتراب نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. وتقدر الاحتياجات من الموارد للمكتب لعام ٢٠١٢ بنحو ١,٣ مليون دولار، منها مليون دولار لتكاليف الموظفين لسبع وظائف و ٣٠٠ ٠٠٠ دولار للاحتياجات التشغيلية.

١٧ - وقد طلبت الجمعية العامة الموافقة على ميزانيات البعثتين بمبلغ إجماليه ٨ ٧٧١ ٢٠٠ دولار أمريكي والموافقة على تقييد مبلغ يعادل الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٨ - **السيد كيلابيليه** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، في معرض تقديمه للتقرير ذي الصلة باللجنة الاستشارية (A/66/7/Add.24)، قال إنه، بالنسبة لمكتب المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بالأزمة السورية، أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على الميزانية المقترحة البالغة ٧ ٤٨٨ ٠٠٠ دولار أمريكي، وأن يقيد مبلغ يعادل الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وقال إن تمويل الاحتياجات الأولية من الموارد للمكتب كانت قد مُولت من خلال آلية الأمين العام للنفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية، التي كان المقصود منها أن تكون آلية انتقالية. وتغطي الميزانية المقترحة ١٨ وظيفة، بما فيها وظيفة المبعوث الخاص المشترك، الذي عُيِّن في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢. وكان الأمين العام قد أشار إلى أن المهمة الأساسية للمبعوث الخاص المشترك تتمثل، من خلال مساعيه الحميدة، في البحث عن حل للأزمة السورية، وأن يتواجد مكتب المبعوث الخاص المشترك داخل مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

١٩ - وفي ما يتعلق بمكتب المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان، فقد أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات المقترحة البالغة ١ ٢٨٣ ٢٠٠ دولار لعام ٢٠١٢ وأن يقيد مبلغ يعادل الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتغطي الميزانية المقترحة سبع وظائف، بما فيها وظيفة المبعوث الخاص الذي تتمثل مهمته الرئيسية في دعم لإقامة علاقات الطيبة بين السودان وجنوب السودان وصيانتها. وفي حين أن اللجنة الاستشارية لا تعترض على اقتراح أن يكون مقر المبعوث الخاص في نيويورك، فإنها ترى أن تواجده داخل المنطقة سيجعله على اتصال أوثق مع الطرفين، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إحداث وفورات في التكاليف التشغيلية. لذلك أوصت بأن يظل مقر المبعوث الخاص قيد الاستعراض.

٢٠ - **السيد كابيزاس** (شيلي)، متحدثا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قال إنه، من الناحية التشغيلية، فإن الترتيبات الحالية للبعثات السياسية الخاصة أبعد ما تكون عن المثالية. وإن تمويل هذه البعثات قد شوّه الميزانية العادية، وهي مشكلة ستزداد سوءا مع مرور الوقت

إذا لم تعالج بشكل صحيح. علاوة على ذلك، فإن إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام تقدمان الدعم والمساندة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بطريقة لا يمكن تمييزها عمليا، وهو وضع يثبت رأي الجماعة الذي أعربت عنه سابقا بأن نوعيْ البعثات يرتبطان ارتباطا وثيقا، في حين تتباين الترتيبات التشريعية المتعلقة بها. وسينظر الأعضاء في الجماعة في الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة على أساس جدارتها، لكنهم لا يزالون يرون ضرورة معالجة الأسباب الكامنة وراء المشكلة.

٢١ - **السيدة مارتينيز ليفانو** (المكسيك) قالت إن حكومة بلدها ملتزمة بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والحوار السياسي في الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. إلا أنه يوجد تناقض جوهري بشأن البعثات السياسية الخاصة لا يمكن تجاهله: فمن الناحية العملية، لا يوجد فرق بين احتياجات هذه البعثات، ولا سيما تلك التي لها وجود كبير في الميدان، واحتياجات عمليات حفظ السلام. وقد انعكس عدم التمييز بين نوعيْ البعثات في المأزق الذي تواجهه إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني عندما قدمتا الدعم للبعثات السياسية الخاصة مع المجازفة بمخالفة الأحكام التشريعية.

٢٢ - وخلال المشاورات غير الرسمية الأخيرة، كان يبدو أن بعض ممثلي الأمانة العامة غير مدركين أنهم، عند تقديم الدعم للبعثات السياسية الخاصة باستخدام حساب الدعم أو المخزون الاحتياطي الاستراتيجي، يفشلون في الالتزام بولايات الجمعية العامة. ففي التقارير والمعلومات التكميلية المقدمة إلى الجمعية، استخدام تعبيرا ''عمليات حفظ السلام'' و ''البعثات الميدانية'' للإشارة إلى بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على نحو يتعذر تمييزه. علاوة على ذلك، فإن الواقع بأنه يتعين على اللجنة الخامسة أن تتولى المهام السياسية الخاصة، ففي كل مرة تقريبا عقدت اجتماعا كانت دورتها تختلف تماما عن دورة السنتين للميزانية العادية. وفي الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، قالت إن وفد بلدها سعى لإيجاد وسيلة لتطبيع الحالة، وعندما أدركت عدم وجود حل في متناول اليد، وافقت على تأجيل المسألة على أن تتم مناقشتها بشكل متعمق في الدورة القادمة. ولا يمكن استمرار هذه الحالة من الناحية العملية. وحثت الدول الأعضاء على النظر في سبل لإحداث التغييرات اللازمة؛ وقالت إن حكومة بلدها ستقدم اقتراحاتها في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

٢٣ - **السيد عيزوقي** (الجمهورية العربية السورية) قال إن حكومة بلده ترحب ببعثة كوفي عنان، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بالأزمة السورية. وقال إنها اتخذت التدابير للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة السيد عنان للسلام ذات النقاط الست وهي تبلغه بانتظام خطيا بالتدابير المتخذة. وأعرب عن أمله بأن يعتمد المبعوث الخاص المشترك نهجاً شاملاً، لأن مهمته لن تنجح بدعم الحكومة السورية وحدها. وينبغي للسيد عنان أن يحث أيضا الأطراف المعنية العربية والإقليمية والأقاليمية على دعم مهمته والامتثال لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٣ (٢٠١٢). علاوة على ذلك، ينبغي أن يطلب منها أن تكف عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى إفشال المهمة.

٢٤ - وبشأن مسألة المساعدات الإنسانية، فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يدعي أنه يقدم الرعاية إلى بعض السوريين وتجاهل ٢٣ مليون شخص متأثرين بالعقوبات.

٢٥ - وأعرب عن أمله بأن تتمكن اللجنة من الموافقة على الميزانية المقترحة لمكتب المبعوث الخاص المشترك.

٢٦ - **السيد فارغاس** (البرازيل) قال إن وفد بلده يشيد بالرجال والنساء العاملين في البعثات السياسية الخاصة لتعزيز السلام في مناطق حساسة وغير مستقرة من العالم. وعند

النظر في الميزانيات المقترحة المعروضة عليها، ينبغي للجنة أن تسعى جاهدة لضمان تخصيص الموارد واستخدامها على نحو يتسم بأقصى كفاءة وفعالية ممكنة لها. وقال إن قلقها الرئيسي ينبغي أن يكمن في تزويد الأمم المتحدة بالوسائل اللازمة لتنفيذ ولاياتها الطموحة. ويمكن أن يعزز نجاح هذه البعثات فرص السلام الدائم، مع آثار هامة على ميزانية المنظمة، لأن الاستثمار في البعثات السياسية الخاصة أقل صعوبة من تمويل مبادرات أكثر تكلفة لتجنب العودة إلى النزاعات أو إلى تفاقمها.

٢٧ - وأضاف أنه عند وضع ميزانية لإحدى بعثات الأمم المتحدة في الميدان، فإن التمييز بوضوح بين عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة يكفل الشفافية ويضمن تلبية التحديات التشغيلية لهذه البعثات على النحو الأمثل. وينبغي معالجة القيود الناشئة عن الترتيبات الحالية لدعم البعثات السياسية الخاصة، وينبغي أن تتسم عملية الميزانية التي يتم من خلالها تمويل هذه البعثات بمزيد من الشفافية والعقلانية. وقال إن الموارد والآليات الموجهة نحو الفعالية التشغيلية لهذه البعثات ستعزز إنجازاتها. وبعد أن ازدادت ولايات وأحكام السلامة لموظفي الأمم المتحدة تعقيدا، فإن التقيد بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة يصبح أمراً أساسياً. وينبغي توجيه الانتباه أيضا إلى الانتقال من بعثات حفظ السلام إلى البعثات السياسية الخاصة، عندما يمكن سحب آليات الدعم الأساسية بين عشية وضحاها، على الرغم من بقاء التحديات على أرض الواقع. ونظرا لأهمية القضايا المطروحة، ينبغي للجمعية أن تسعى جاهدة لاتخاذ قرار بشأن دعم البعثات السياسية الخاصة بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٠٠.